الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2003/7/Add.4
29 May 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة الثامنة عشر
بون، ٤-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣
البند ٣(أ) و٧ من جدول الأعمال المؤقت

البلاغات الوطنية الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية

تجميع وتوليف البلاغات الوطنية الثالثة

تقرير التجميع والتوليف عن البلاغات الوطنية الثالثة

إضافة

المادة ٦ من الاتفاقية*

ملخص

هذا هو أول تجميع وتوليف للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي باشرتها الأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب المادة ٦ من الاتفاقية، بناءً على المعلومات المقدمة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وهو يوجز الملاحظات الرئيسية فيما يتعلق باتجاهات السياسة، والدروس المستفادة، والمعوقات والفرص، ويدرس بعض المسائل المتعلقة بإعداد التقارير. كما يقدم عناصر بحاجة للدراسة في سياق استعراض التقدم الذي أُحرز في تنفيذ برنامج عمل نيودلهي بشأن المادة ٦ من الاتفاقية.

* فضلاً ملاحظة أن هذه الوثيقة ستكون متاحة باللغات الرسمية الست قبل الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١ -٧	٣
ألف - خلفية	١ -٢	٣
باء - النهج	٣-٦	٣
جيم - نطاق التقرير	٧	٤
ثانياً - استعراض عام لأنشطة المادة ٦	٨ -٣٠	٤
ألف - مسائل تتعلق بإعداد التقارير	٨ -١٠	٤
باء - توجهات السياسة العامة	١١-٢٠	٦
جيم- المسؤوليات والأنشطة المشتركة	٢١-٢٥	٨
دال - بناء القدرات والتعاون الدولي	٢٦-٣٠	١٠
ثالثاً - المبادرات وأفضل الممارسات	٣١-٥٥	١٢
ألف - عرض عام	٣١-٣٢	١٢
باء - التعليم	٣٣-٣٧	١٣
جيم - التدريب	٣٨-٤٢	١٥
دال - التوعية العامة ووصول الجمهور إلى المعلومات	٤٣-٤٩	١٦
هاء - مشاركة الجمهور في معالجة تغير المناخ وآثارها	٥٠-٥٢	١٩
واو - التعاون الدولي	٥٣-٥٥	٢٠
رابعاً - استنتاجات	٥٦-٦٠	٢٠

أولاً – مقدمة

ألف – خلفية

١- تتضمن هذه الوثيقة تجميع وتوليف المعلومات الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول في البلاغات الوطنية الثالثة، وتتعلق بالأنشطة التي تمت بموجب المادة ٦ من الاتفاقية (التعليم، والتدريب، والتوعية العامة). وهذه هي المحاولة الأولى لاستعراض التقدم الذي أُنجز في هذا المجال.

٢- وتخدم هذه الوثيقة غرضين. فالمقصود استخدامها مدخلاً لدراسة تقرير تجميع وتوليف البلاغات الوطنية الثالثة على نطاق أوسع، وكوثيقة مرجعية لمناقشة مواضيع محددة تتعلق بتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية.

باء – النهج

٣- لا تتضمن المبادئ التوجيهية[(١)] للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ إرشادات محددة بشأن كيفية إعداد التقارير عن الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ من الاتفاقية. ولهذا السبب، استخدمت الأطراف طرقاً متعددة لإعداد التقارير حول هذه الأنشطة. ولتيسير تقييمها، استخدمت الأمانة جملة من المعايير عند إعداد هذه الوثيقة، نوردها فيما يلي كي تستخدم كأساس لتحسين إعداد التقارير حول الأنشطة المتصلة بالمادة ٦.

٤- لقد طوّرت المعايير الرئيسية التالية وطُبقت في إعداد هذه الوثيقة:

(أ) نطاق ومستوى المعلومات المقدمة وصلتها الوثيقة بالموضوع؛

(ب) إعداد التقارير حول تنفيذ الصكوك الدولية أو الإقليمية أو الوطنية ذات الصلة بالأنشطة المتصلة بالمادة ٦؛

(ج) دمج الأنشطة المتصلة بالمادة ٦ في سياق أوسع لمسألة تغير المناخ؛

(د) تناول متطلبات بناء القدرات؛

(هـ) إعداد التقارير حول سُبل ووسائل نشر المعلومات؛

(و) إعداد التقارير حول الموانع والعقبات التي تم تحديدها كمعوقات لنشر المعلومات؛

(ز) وصف كيفية رصد وتقييم آثار الأنشطة المتصلة بالمادة ٦.

٥- ولتيسير عملية التحليل، أعدت الأمانة قاعدة بيانات تتضمن البرامج والمبادرات المتعلقة بتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية التي أوردتها الأطراف المدرجة في المرفق الأول في بلاغاتها الوطنية الثالثة، وتحوي قاعدة البيانات المعلومات حول المبادرات الرئيسية التي أوردتها الأطراف في مجالات التعليم، والتدريب، والتوعية العامة، ووصول الجمهور إلى المعلومات، والمشاركة العامة والتعاون الدولي.

٦- وتتضمن الوثيقة الموجودة على شبكة الانترنت نسخة من قاعدة البيانات، *البرامج والمبادرات التي أوردتها الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية في بلاغاتها الوطنية الثالثة بشأن تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية. معلومات قاعدة البيانات* (FCCC/WEB/SBI/2003/2).

جيم- نطاق التقرير

٧- تقدم هذه الوثيقة استعراضاً أولياً وتحليلاً للأنشطة التي طُوّرتها ونفّذتها الأطراف المدرجة في الملحق الأول لتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية. وتقدم، على وجه الخصوص، ملاحظات تتصل باتجاهات السياسة، والدروس المستفادة، والموانع والفرص بغية تزويد الأطراف بإطار لإعداد التقارير حول أنشطتهم في سياق برنامج عمل نيودلهي بشأن المادة ٦ من الاتفاقية (المقرر ١١/م أ-٨).

ثانياً - استعراض عام لأنشطة المادة ٦

ألف - مسائل تتعلق بإعداد التقارير

٨- عززت الأطراف في بلاغاتها الوطنية الثالثة[٢] مستوى المعلومات والتقارير بشأن أنشطتها مقارنة بالبلاغات الوطنية السابقة. والأرجح أن ذلك يعزى إلى `١` زيادة قدرة الأطراف على تحليل تغير المناخ وإعداد التقارير، و`٢` المستوى الأكثر تقدماً في تطوير وتنفيذ الأنشطة، مما وفّر للأطراف مادة إضافية لإعداد التقارير. وبينما كانت غالبية الأنشطة الواردة في البلاغات الوطنية الأولى والثانية عبارة عن إعلانات نوايا صيغت بعبارات مثل "ينبغي" و"قد" أو "ارتئي أنها مفيدة"، فإن وضع الأنشطة في البلاغات الوطنية الثالثة كان إما شارف على الاكتمال أو قيد التنفيذ أو بُدئ. ولخص الإطار ١ الملاحظات العامة حول مستوى ونطاق المعلومات الواردة في البلاغات الوطنية الثالثة.

الإطار ١- ملاحظات عامة حول مستوى ونطاق المعلومات الواردة

- خصصت كل الأطراف تقريباً فصلاً منفرداً لإعداد تقرير حول المادة ٦
- كانت المبادرات حديثة العهد (أقل من ٣-٥ سنوات) ومفصلة
- كانت مواضيع التعليم، والتدريب والتوعية العامة هي الغالبة
- كان هنالك ميل متزايد لتناول المشاركة العامة ووصول الجمهور إلى المعلومات
- قُدمت معلومات قليلة حول التعاون الدولي، خصوصا فيما يتعلق بالدعم التقني والمالي المقدم للبلدان النامية
- عدم توفر المعلومات فيما يتعلق بتكلفة الأنشطة وتقييمها

٩- إن الرغبة المتزايدة لإعداد التقارير حول الآثار الكبيرة للمادة ٦ قد يفسره `١` الاهتمام المتزايد الذي حظيت به هذه المادة خلال عملية المفاوضات عبر السنوات الماضية، وازدياد الوعي والاعتراف بنطاقها الواسع وفقاً لما ذُكر في برنامج عمل نيودلهي بشأن المادة ٦ من الاتفاقية، و`٢` المفاوضات الأخيرة الآخذة في التطور بشأن الاتفاقيات الإقليمية والوطنية حول وصول الجمهور إلى المعلومات والمشاركة العامة في المسائل البيئية. ولقد تجلى ذلك بصفة خاصة في البلاغات الوطنية الثالثة للأطراف من إقليم أوروبا، فيما يتعلق بالتزامهم المزمع أو الذي تم مؤخرا باتفاقية آروس[٣] التي لم يتطرق إليها بطريقة مباشرة سوى القليل من الأطراف (إيطاليا، الجمهورية التشيكية، السويد، لاتفيا). وذكرت العديد من الأطراف بجدول أعمال القرن ٢١ المبني على تدابير أوسع في مجال التوعية والتعليم البيئيين، خصوصا على المستوى المحلي (إسبانيا، إستونيا، إيطاليا، بولندا، الجمهورية التشيكية، السويد، لاتفيا، ليختنشتاين، اليابان).

١٠- وقد تطرقت بعض الأطراف إلى التكلفة (إستونيا، أستراليا، بلجيكا، السويد، سويسرا، كندا، اليابان) والفعالية (السويد، فنلندا، كندا، النرويج، هولندا) بشأن القليل من برامجها المنجزة أو التي هي قيد التنفيذ (انظر أيضا الفقرات ١٨ إلى ٢٠ أدناه). كما أبلغ طرفان عن برامجهما المحددة الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان النامية (أستراليا وفنلندا). مع ذلك، وكما نوهت أستراليا فإن الفصل المتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا يعطي تفاصيل أوفى حول تمويل الأنشطة الثنائية والإقليمية.

باء – توجهات السياسة العامة

١- النهج الاستراتيجي

١١- يشـــمل تجمـــيع وتوليف البلاغات الوطنية الأولى والثانية ملاحظات عامة تتضمن في معظمها مبادرات واســـعة النطاق وردت من بعض الأطراف، دون إعطاء تحليل شامل لهذه الأنشطة (الفقرات ٢٤٠ إلى ٢٤٦ من الوثيقة FCCC/CP/1996/12/Add.1 والفقرات من ١٦٢ إلى ١٦٦ من الوثيقة FCCC/CP/1998/11/Add.1). وبرغم ذلك فقد أعطت مؤشراً ما لتزايد اهتمام الأطراف بوضع وإعداد التقارير حول الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦، الشيء الذي أصبح تدريجياً أداة سياسية هامة في استراتيجيات استجابة الأطراف. لقد كان التركيز في البلاغات الوطنـــية الأولى ينصـــب على توفير المعلومات العامة للجمهور بشأن علم وتأثيرات تغير المناخ. أما في البلاغات الوطنـــية الثانـــية فقد كان تركيز سياسات وتدابير الأطراف المعنية أكبر على أهمية التعليم، والتدريب، وحملات التوعية العامة.

١٢- تبين المبادرات التي وردت في البلاغات الوطنية الثالثة بشكل واسع أنها امتداد للمبادرات التي جاءت في البلاغات السابقة، نظرا لاستمرار الأطراف في تناول تعزيز البرامج الموجودة التي شُرِع فيها لتحقيق أهداف خلاف تغير المناخ ويمكن الاستفادة منها في هذا المجال. وبرغم ذلك، فإن الاتجاهات السياسية الناشئة مؤخرا عن البلاغات الوطنـــية الثالـــثة، كما يوضح الإطار ٢، تعزى في الغالب إلى ازدياد أهمية مسألة تغير المناخ في جدول الأعمال السياسي الوطني بالنسبة للعديد من الأطراف، كما أكدت فرنسا.

الإطار ٢- توجهات السياسة العامة لتنفيذ المادة ٦

- التحول الواضح نحو تطوير وتنفيذ مبادرات تتعلق بصورة أساسية بمسائل تغير المناخ
- زيادة التركيز على تنفيذ المادة ٦ لدى الدول الأطراف في استراتيجيات الاستجابة للمناخ الآخذة في التطور، إذ اعتبرت الأنشطة ذات الصلة عموماً وسائل أساسية لتحقيق الهدف العام للاتفاقية
- اعتماد نهج أكثر تكاملاً، واستراتيجي وعلى مراحل لتنفيذ المادة ٦
- قلة تطرق الأطراف، عند صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بالمادة ٦، إلى تأثير بدء سريان بروتوكول كيوتو
- تكاثر الدراسات وعمليات الاستقصاء لتقييم مستوى وعي الجمهور وإدراكه لمسائل تغير المناخ.

١٣- شـــددت معظم الأطراف (أستراليا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كـــندا، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، نيوزيلندا، هنغاريا) بوضوح على أهمية المادة ٦ في استراتيجيات استجابتها لتغير المناخ، نظرا إلى أن الأنشطة ذات الصلة يمكن ربطها بكل المسائل المتعلقة بتغير المناخ وهي وثيقة الصلة بالتغيرات الاجتماعية على وجه العموم، وخصوصاً تغير أنماط الاستهلاك. هذا المشروع الأخير قُدّم بصفة خاصة من قبل عدد قليل من الأطراف (بلجيكا، السويد، كندا، اليابان). وعلى النقـــيض من ذلك، فإن الأطراف التي أقرت بأن مسألة تغير المناخ لم تتصدر بعد جدول أعمالها السياسي، مثل ســـلوفينيا، قـــد تطرقت قليلاً أو لم تتطرق أصلاً إلى نهج استراتيجي بشأن تطوير وتنفيذ المادة ٦. وبرغم ذلك، تمكنـــت هذه الأطراف من إعداد تقارير تشمل نطاقاً متكاملاً من الأنشطة، وشددت على الحاجة إلى المزيد من العمل في هذا المجال.

١٤- وذكـــرت نيوزيلـــندا أنهـــا بصدد إعداد برنامج أكثر تنظيماً للتعليم والمشاركة العامة، بعد أن أصبح بروتوكول كيوتو أكثر تأكيداً، كما أشارت سلوفينيا إلى أهمية التوعية لأن اقتصادها يواجه ضغوطاً كبيرة بسبب الالتزامات المحددة في بروتوكول كيوتو. كما أوردت بعض الأطراف أنشطة إضافية مخطط لها أو تم الشروع فيها تـــتعلق بهـــذا الـــبروتوكول، خصوصاً في مجال توفير المعلومات والتدريب على آليات كيوتو (إيطاليا، بلجيكا، سلوفينيا، السويد، هنغاريا)، أو أقرت بأن مفاوضات كيوتو عززت الاهتمام الذي تبديه وسائط الإعلام وساهمت في تعميم الوعي بمسائل تغير المناخ (سلوفينيا، فرنسا، فنلندا، هنغاريا).

١٥- وأخـــيراً، فـــإن التحليل المقارن لنتائج عمليات الاستقصاء التي أجرتها بعض الأطراف (انظر الفقرة ٤٤ أدنـــاه)، يؤكد الفوارق الوطنية من حيث الوعي وفهم مسائل تغير المناخ، والمسائل البيئية الأوسع. ويوحي ذلك بعدم إمكانية وجود نهج من نوع "استراتيجية واحدة تناسب الجميع" لتنفيذ برنامج عمل المادة ٦.

٢- النهج القطاعي

١٦- بدأت العديد من الأطراف، كما جاء في الفصول التي أوردتها بشأن السياسات والتدابير، دمج تغير المناخ ضـــمن الأهـــداف السياسية لمختلف القطاعات، خصوصا قطاع الطاقة. وتبين هذا الأمر بشكل كبير في الفصل المخصص للمادة ٦، حيث تطرقت معظم الأطراف إلى تركيز بعض برامج ومبادرات التوعية والتعليم والإعلام في مجـــال الطاقة. وكان النقل هو القطاع الآخر الهام لمثل هذه الأنشطة كما ورد عن نصف الأطراف. وحدد عدد قلـــيل من الأطراف برامج ومبادرات في مجال الزراعة (أستراليا، كندا، النمسا، فرنسا، نيوزيلندا، هنغاريا) وفي المجال الحراجي (الاتحاد الروسي، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، اليابان). لقد كانت البرامج والمبادرات في مجالي النقل والطاقـــة تســـتهدف جمهـــوراً عريضاً يشمل مجموعات وظيفية محددة (على سبيل المثال، السباكين، المهندسين المعماريين، السائقين، مهندسي البناء، والمختصين في مجال السياحة)، كما كانت موجهة إلى عامة الجمهور وإلى

المستهلكين على وجه الخصوص. وفي قطاعي الزراعة والحراجة، من ناحية أخرى، اقتصر التجاوب على مجموعات مهنية بعينها مثل المزارعين وأخصائيي الغابات.

١٧- واعتبرت أطراف عديدة أن الابتكارات في مجال التكنولوجيا تمثل عنصراً هاماً ضمن المجهودات الرامية للحد من انبعاث غازات الدفيئة، وكان ترويج التكنولوجيات الجديدة أيضا أحد المجالات الهامة التي ركزت عليها بعض مبادرات المادة ٦، خصوصا فيما يتعلق بالتدريب (أستراليا، بلجيكا، السويد، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان).

٣- الرصد ومؤشرات أداء السياسات

١٨- أقرت الأطراف عند وضع برنامج عمل نيودلهي بشأن المادة ٦ من الاتفاقية، أن من اليسير إعداد التقارير حول طبيعة الأنشطة الخاصة بالمادة ٦، غير أن قياس تأثيرات هذه الأنشطة وتقديرها الكمي[٤] هو الأكثر تحدياً. ويتضح ذلك في الفصل المخصص للمادة ٦ حيث أوردت القليل من البلدان (السويد، فنلندا، كندا، النرويج، هولندا) معلومات حول الخطوات أو التدابير المتخذة لتقدير فعالية بعض الأنشطة المتصلة بالمادة ٦. ونوهت السويد بأن "رصد الأنشطة الموجهة لمعرفة مدى زيادة الوعي بين المجموعات المستهدفة، ومدى النتائج التي ترتبت عن ذلك يعتبر أمراً مكلفاً، لذا انحصر هذا الأمر في عدد محدود من الأنشطة الكبرى مثل الحملات الإعلامية".

١٩- ولم تتوفر إلى حد كبير المعلومات عن تكلفة تنفيذ بعض الأنشطة المحددة، وقلما توفرت المعلومات حول ما تحقق من تخفيف انبعاث غازات الدفيئة الذي تم أو المعتزم له بواسطة مختلف المبادرات. وقد يعزى ذلك إلى أن العديد من البرامج المبلغة المرتبطة أساساً بتغير المناخ التي تم التطرق لها تعتبر حديثة العهد.

٢٠- ومن ناحية أخرى، هنالك محاولات كبيرة لاستخدام عمليات استقصاء وطنية لتقييم مستوى وعي وفهم السكان في الوقت الراهن، نظرا إلى أن تأثير مبادرة ما على تغير السلوك والوعي يمكن اعتباره ضمن المعايير في الاختيار المسبق لسياسات تغير المناخ والتقييم اللاحق لآثارها. وقد أوردت بعض الأطراف معلومات إضافية حول هذا المشروع وضرورة معرفة المزيد، ضمن مواضيع أخرى، عن أولويات المستهلكين والعلاقة بين سلوك المستهلك والآثار البيئية، والحاجة إلى مؤشرات تمكن من مراقبة وتقييم الآثار البيئية والأداء (أستراليا، السويد، فرنسا، هنغاريا، هولندا).

جيم- المسؤوليات والأنشطة المشتركة

٢١- كما يبين الإطار ٣، يمكن للحكومات المحلية أن تلعب دوراً كبيراً في المستقبل في معالجة مسألتي تخفيف انبعاث غازات الدفيئة والتكيف. وكما هو معهود، فقد تم تفويض السلطات المحلية بتنفيذ بعض الجوانب المحددة

مـــن السياسة المرتبطة بالمناخ، مثل الجانب المتعلق بتغير المناخ عند تخطيط الأراضي وإدارة المباني، والحفاظ على الطاقة، والنقل والنفايات.

الإطار ٣- المسؤوليات والأنشطة المشتركة: ملاحظات وتوجهات

- تواصـــل الحكومـــات المركزية لعب دور رئيسي في وضع الاستراتيجيات وتنسيق تنفيذ المبادرات المتصلة بالمادة ٦
- هـــنالك اتجـــاه واضح لتوسيع مشاركة الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية في المشاورات المتعلقة بتغير المناخ، والتنسيق الوثيق معها في وضع وتنفيذ المبادرات الخاصة بالمادة ٦
- اعتبر القطاع الخاص هدفاً رئيسياً لمبادرات التثقيف والتوعية للمساعدة في سد فجوة الاتصال بين الباحـــثين وصانعي القرار، والسعي لبناء الشراكات لتأمين مساهمة والتزام كل الجهات الاقتصادية الفاعلة التي تأثرت من جراء المسائل المتعلقة بالطاقة وانبعاث غازات الدفيئة
- يغطـــي نطـــاق المبادرات المشتركة كل جوانب المادة ٦، مع التركيز بصورة خاصة على التوعية والتعليم والمشاركة في صنع القرار

٢٢- وفي هـــذا السياق، شدد حوالي ثلث الأطراف على دور ومساهمة الحكومة المحلية في تحويل الجمهور إلى أنماط استهلاكية أكثر استدامة (إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إيطاليا، بلجيكا، بولندا، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، لاتفـــيا، ليتوانيا، الولايات المتحدة الأمريكية). وأوردت القليل من الأطراف تقارير حول بعض المبادرات المحلية المعـــزولة (إســـبانيا، إستونيا، السويد)، بينما فضل البعض الآخر الإشارة إلى برامج الشراكات التي تدخل فيها السلطات المحلية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مع الدعم التقني والمالي المقدم من الحكومة المركزية والمنظمات غير الحكومية. والأمثلة التي برزت بشكل واضح في البلاغات الوطنية الثالثة تشمل حملة المدن من أجل حماية المناخ، التي قام بها المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، وكان هدفها توفير المساعدة التقنية والتدريب لكي تـــتمكن المدن من تخفيف انبعاث غازات الدفيئة؛ والتحالف المناخي، الذي يمثل شراكة بين أكثر من ألف سلطة محلية أوروبية والشعوب الأصلية في مناطق الغابات المطيرة في الأمازون؛ وجدول الأعمال المحلي للقرن ٢١.

٢٣- وتم عمومـــاً الاعـــتراف بالدور الرئيسي لمشاركة ومساهمة المنظمات غير الحكومية وتطرقت لها معظم الأطـــراف بشكل موسّع. ويمكن تفسير ذلك بسبب تغطية المنظمات غير الحكومية لكل قطاعات الاقتصاد، وأن بإمكانها جذب جمهور عريض كما أوضحت أستراليا. وبالنسبة لقلة من الأطراف، مثل إستونيا، فإن دور وإشراك المـــنظمات غير الحكومية ما زال محدوداً بسبب شح الموارد المالية، أو، كما أوضحت اليونان، بسبب طبيعته غير المنهجية واقتصاره على توفير المعلومات الأساسية. وعلى كلٍ، فقد بينت الأطراف المساعدات المالية التي توفرها

حكوماتها إلى المنظمات غير الحكومية بغية دعم أنشطتها، وذلك إما من خلال المساهمات المباشرة أو الإعانات (الاتحاد الأوروبي، إستونيا، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان)، كما أُقرت الحاجة إلى المزيد من التمويل من جهات راعية وطنية أو دولية (إستونيا، إيطاليا). وعبرت اليابان عن التزامها بزيادة الدعم للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة.

٢٤- واتفقت الأطراف عموماً على أن المسائل المتعلقة بتغير المناخ يجب دمجها في قرارات وخيارات الاستثمار التي تتخذها الأطراف الاقتصادية الفاعلة. لذا، قدمت أطراف عديدة المزيد من التشجيع للتعاون والمشاورات مع الدوائر التجارية والصناعية لتأمين مشاركة والتزام كل الجهات الاقتصادية الفاعلة المتأثرة بمسائل الطاقة وانبعاث غازات الدفيئة (السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، لاتفيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية). ولقد جسدت الأطراف هذا التعاون من خلال طائفة كبيرة من المبادرات شملت المحاضرات العامة وحلقات التدريب والتعليم المدرسي، وتوزيع النشرات، وأنشطة وسائط الإعلام والدورات التدريبية.

٢٥- وأبلغت بعض الأطراف مثل كندا أن "دوائر الأعمال التجارية والصناعة قد أعربت باستمرار عن قلقها إزاء تغير المناخ ورغبتها العمل من أجل تخفيف انبعاث غازات الدفيئة"، بينما تناولت أطراف أخرى، مثل فنلندا، الحاجة إلى "سد فجوة الاتصال بين الباحثين وصانعي القرار"، باعتبارها "مشاكل تتكشف في مجال التفاعل بين المجتمع العلمي والأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع". وفي هذا السياق، فإن العامل الذي رأت قلة من الأطراف أنه يلعب دوراً محورياً، هو مستوى المعرفة العلمية بشأن مسائل تغير المناخ (أستراليا، فنلندا، الولايات المتحدة الأمريكية). غالباً ما يتم تشجيع تعاون المؤسسات العلمية في هذه العملية وتعزيزه، خصوصاً فيما يتعلق بنشر المعلومات المتوفرة حالياً حول علم تغير المناخ. وشملت العديد من هذه المبادرات، كما أبرز عدد قليل من الأطراف، نشر ما توصل إليه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (أستراليا، سويسرا، فنلندا).

دال - بناء القدرات والتعاون الدولي

٢٦- أبلغت معظم الأطراف، كجزء من برامجها وأنشطتها الوطنية في تنفيذ الاتفاق، وفي سياق أولوياتها وقدراتها الوطنية المحددة، عن تأسيس أو تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية لدعم وضع وتنفيذ برامج التعليم والتوعية بشأن تغير المناخ أو مسائل مجال التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً، كما هو مبين في الإطار ٤. كما نوهت أطراف قليلة (أستراليا، كندا، هولندا) بوجود تدابير محددة تعمل منهجياً على دعم ورصد تنفيذ المشاريع المبتكرة.

الإطار ٤- المجالات الرئيسية لبناء القدرات والتعاون الدولي

- تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية
- تعزيز أنشطة إنشاء الشبكات
- وضع تدابير الدعم والرصد
- تحقيق تجانس التشريعات الإقليمية

٢٧- وركز ثلثا الأطراف على استحداث مراكز معلومات أو بحث تعالج المسائل البيئية على نطاق واسع (أستراليا، إيطاليا، بولندا، الجماعة الأوروبية، الجمهورية التشيكية، السويد، اليابان، اليونان)، أو المسائل القطاعية التي يركز معظمها على قطاع الطاقة (إسبانيا، أستراليا، بلجيكا، بلغاريا، سلوفاكيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، أو تركز على مسائل تغير المناخ (سويسرا، كندا، النرويج). كما ذكرت قلة من الأطراف استحداث مراصد وطنية ومراكز معلومات مناخية (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، أو أوصت بإنشاء مثل هذه المراكز (إيطاليا، هنغاريا).

٢٨- وشددت معظم الأطراف على الإطار القانوني خصوصاً فيما يتعلق بالتعليم. ونوهت العديد من الأطراف بأن تغير المناخ يندرج في البرامج البيئية والتعليمية المستدامة الواسعة النطاق. وتناولت بعض الأطراف تشريعات وأنظمة جديدة أو محدّثة عززت الالتزام بالتعليم البيئي في المناهج الدراسية الوطنية (أستراليا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية). كما حددت العديد من الأطراف القوانين والاتفاقيات الوطنية والإقليمية الصادرة مؤخراً والتي توفر إطارا لمشاركة الجمهور ووصوله إلى المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية، وتمثل الأساس لاستحداث البرامج ذات الصلة (إيطاليا، بلجيكا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، السويد، ليتوانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان).

٢٩- ولوضع السياسات المتعلقة بالمناخ، أقرت معظم الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، الدور الذي تلعبه مواءمة تشريعاتها مع تشريعات الجماعة الأوروبية في إطار الانضمام إلى شراكة الجماعة الأوروبية. وقد امتد ذلك إلى تحويل العديد من توجيهات الجماعة الأوروبية إلى قوانين وطنية ضمن مجالات أخرى تشمل التعليم ووصول الجمهور إلى المعلومات. ولدعم هذا العمل، نوهت بعض البلدان الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ببرامج الجماعة الأوروبية التي تزود البلدان المنضمة بالدعم المالي والمنهجي (مثلاً، برنامج موارد الطاقة المتجددة، وبرنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا).

٣٠- وتناولت العديد من الأطراف التآزر وكذا التعاون الدولي والإقليمي في سياق أنشطة تأسيس الشبكات، أو كجزء من برامج البحث العلمي كما أشار إلى ذلك الاتحاد الروسي على وجه الخصوص. وتضمنت كل البلاغات الوطنية الثالثة تقريباً، تأسيس شبكات وطنية أو إقليمية أو دولية في مجال التعليم والإعلام البيئي أو المشاركة فيها. كما أن القليل من الأطراف المعنية ببرامج الانضمام إلى شراكة الجماعة الأوروبية تناولت هذه البرامج بالتفصيل، نظراً إلى أن معظمها يشتمل على مكونات تدريبية وإعلامية (بلغاريا، لاتفيا). إلا أن ما أُبلغ فيما يتعلق بالدعم التقني والمالي لتطوير البرامج المتصلة بالمادة ٦ في البلدان النامية كان قليلاً.

ثالثاً - المبادرات وأفضل الممارسات

ألف - عرض عام

٣١- عموماً، أوردت الأطراف معلومات مستفيضة بشأن مبادراتها، مبينة الأهداف والغايات المحددة التي تستهدفها هذه المبادرات، وتناولت موقف تطويرها وتنفيذها مع سرد قائمة متنوعة تضم الوسائل التي استخدمت. ويلخص الإطار ٥ أهداف التدابير والمبادرات التي تم التطرق إليها.

الإطار ٥- **الأهداف الرئيسية للتدابير والمبادرات التي أوردتها الأطراف المدرجة في المرفق الأول فيما يتعلق بالمادة ٦**

التعليم

- إدخال مشاكل تغير المناخ في المناهج الدراسية
- تعميق معرفة وفهم آثار الدفيئة
- توعية الشباب وتعزيز الوعي المبكر وتدابير مواجهة تغير المناخ

التدريب

- نشر مهارات محددة وتعزيز إمكانيات المشورة
- تعميق فهم آليات اتفاقية كيوتو
- تسويق التكنولوجيات الجديدة والتأقلم معها
- دعم إعداد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ
- إدخال التدابير ذات النفع المتبادل والفعالة من حيث التكلفة

التوعية العامة

- رفع مستوى التوعية بمسائل تغير المناخ وتدابير تخفيف انبعاث غاز الدفيئة
- تشجيع المساهمة والتدابير الفردية في التخفيف من انبعاث غاز الدفيئة
- استحداث الدعم لسياسات وتدابير تغير المناخ
- التشجيع على تغيير الأنماط السلوكية

وصول الجمهور إلى المعلومات

- اطلاع الجمهور على المبادرات والتطورات والفرص والترويج لها
- حفز وتيسير المشاركة في صنع القرار
- ضمان تقييم خيارات السياسة بشكل حاسم
- سد فجوة الاتصال بين الباحثين وصانعي القرار

مشاركة الجمهور في معالجة تغير المناخ

- تنفيذ مبادئ الإدارة والالتزام بالصكوك الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة
- ضمان شفافية السياسات بإقامة وسائل تغذية مرتجعة بناءة
- إشراك كل أصحاب المصلحة وتشجيع الحوار والشراكة

التعاون الدولي

- تشجيع تبادل الخبرات
- تعزيز بناء القدرات من خلال الدعم التقني والمالي
- تطوير ودعم أنشطة إنشاء الشبكات

٣٢- وتقدم الأجزاء التالية عرضاً عاماً للتدابير والبرامج والمبادرات التي وضعت ونفذت لتحقيق الأهداف المبينة سابقاً، ولتحديد العوائق والثغرات والفرص التي أوردتها الأطراف في كل مجال. وبالإمكان الإطلاع على قائمة شاملة للمبادرات في الوثيقة التكميلية الموجودة على الإنترنت التي أخذت من قاعدة البيانات ذات الصلة (انظر الفقرة ٦)

باء - التعليم

٣٣- أوردت جميع الأطراف في الفصل المخصص لأنشطة المادة ٦ التي تركز على مسائل تغير المناخ، لكنها أقرت بأن تغير المناخ يمكن التعامل معه، في مجال التعليم، ضمن نطاق أوسع يشمل حماية البيئة والتنمية المستدامة. كما كان هناك اعتراف واسع بشريحة الشباب كهدف رئيسي لزيادة الوعي بمسائل تغير المناخ وفهمها، وقد بينت

المبادرات التي أُطلقت مؤخراً الجهود التي بذلتها الأطراف لزيادة التشديد على مسائل تغير المناخ وتعزيز دمجها في المناهج الدراسية. كما أكدت غالبية الأطراف التقدم الذي أُحرز في هذا الصدد، خصوصا في مجال التعليم المهني والتدريب. وقامت أطراف عديدة بترويج وتشجيع تطوير البرامج الطوعية التي تتناول تغير المناخ ومدى ارتباطه بالتنمية المستدامة. ولدعم وضع وتنفيذ مختلف البرامج التعليمية، نوهت كافة الأطراف تقرياً، بتطوير مواد جديدة على شكل نسخ مطبوعة أو إلكترونية يُخصص لها التمويل اللازم، وأشارت عدة أطراف إلى أهمية تدريب المعلمين وحددت البرامج ذات الصلة.

٣٤- ونظراً إلى أن شريحة الشباب كانت الهدف الرئيسي لمختلف الجهود التي بذلت، فقد أورد أكثر من نصف الأطراف أسلوباً آخر لمعالجة مسائل تغير المناخ في سياق التعليم، يتمثل في مباشرة برامج تعليمية في المدارس، أو إشراك الطلاب في مشاريع ومبادرات يمكنها المساهمة في تخفيف انبعاث غازات الدفيئة، أو في تقييم ورصد الآثار البيئية. ومن الأمثلة القليلة على ذلك، "نموذج مكافأة المدارس" في استراليا، وشبكة "مدارس الطاقة الشمسية" في اليونان، و"الفصول الخضراء" في بلجيكا، و"جائزة المدارس البيئية" في المملكة المتحدة، أو مشروع "حارس الغابة الصغير" في اليابان. وعلى المستوى الدولي، فإن الأمثلة على المبادرات التي كثيراً ما يرد ذكرها تشمل برنامج (غلوب) ومشروع (التباري في ميدان البيئة).

٣٥- وحددت بعض الأطراف بوضوح بعض الموانع في مجال التعليم (إيطاليا، السويد، ليتوانيا، النمسا) تتراوح من تعقيد النظام المدرسي وغياب البرامج الخاصة التي تعالج تغير المناخ، إلى عدم توفر مواد التدريس الملائمة، أو الوقت لتدريس مسائل تغير المناخ. وأجرت الوكالة السويدية لحماية البيئة استقصاء في عام ٢٠٠٠ لمعرفة كيف تم التعامل مع مسألة تغير المناخ في المدارس وتوصلت إلى أن "عدم توفر الوقت اعتبر العقبة الرئيسية التي حالت دون تدريس المسائل المتعلقة بالمناخ"، و"رأى المعلمون الحاجة إلى مواد تدريس أفضل وإلى توسيع معرفتهم".

٣٦- كما تناولت أطراف قليلة الفرص المتاحة وأقرت، على سبيل المثال، بأن زيادة الوصول إلى شبكة الإنترنت في المدارس قد ضمن الوصول إلى معلومات أفضل (فنلندا، لاتفيا). وحصلت أطراف أخرى على الموارد أو السبل البديلة لتناول ومعالجة مشكلات محددة، مثل كندا، التي تنسق عقد حلقات تدريب للتطوير المهني بغية تأهيل المعلمين بشكل أفضل لتدريس تغير المناخ، أو ليختنشتاين التي عينت منسقين للبيئة في بعض المدارس.

٣٧- وقد أوردت معظم الأطراف أن العديد من المجهودات والمبادرات تعتبر حديثة العهد، وأشارت أطراف قليلة إلى أن بعض البرامج ما زالت قيد التطوير. وبناءً على الظروف والإمكانات الوطنية، فإن تركيز العمل في ميدان التعليم الرسمي يتألف من وجهين: `١` تطوير وتنفيذ الإطار السليم لتعزيز دمج مسائل تغير المناخ ضمن المناهج الدراسية؛ و`٢` تحديد المتطلبات وتطوير الأدوات لتيسير تنفيذ هذا الإطار. كما تناولت كل الأطراف تقريباً الأهمية المتزايدة لبرامج التعليم خارج المنهج أو غير النظامية. وعادة ما تقوم الحكومات بتطوير وتنفيذ هذه

البرامج بالتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى، علماً بأن المجهودات تبذل حالياً لتعزيز هذه الشراكات، فضلاً عن تشجيع الأنشطة الخلاقة في هذا المجال.

جيم - التدريب

٣٨- وعموما، تغطي البلاغات الوطنية الثالثة مسائل التدريب بصورة جيدة. وينصب تركيز معظم الأنشطة على مسائل تغير المناخ، وكيفت لتناسب المجموعات المستهدفة المحددة. وقد عينت الأطراف جمهوراً عريضا، نظراً إلى أن معظم التدريب يرتبط بالعديد من المجموعات المهنية المعنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمسائل تغير المناخ (انظر الفقرة ١٦ أعلاه). واعترفت أطراف قليلة، مثل فرنسا، بضرورة زيادة تكييف التدريب في كل قطاع، ويجري تطوير بعض البرامج لتحديد الأولويات في هذا الصدد. وتطرقت استراليا إلى المجهودات المحددة المبذولة "لإدخال العناصر المتعلقة بالدفيئة ضمن مجالات التعليم المهني ومناهج التدريب ذات الصلة".

٣٩- وأبرزت الأطراف مجموعة كبيرة من الوسائل مثل، تنظيم حلقات التدريب وحلقات الدرس، والتدريب الإلكتروني، والأقراص المدمجة، والإرشادات، والنشرات ومعدات التدريب الأخرى. ومن أجل ترويج وتقنين بعض الدورات التدريبية، أقرت أطراف قليلة ظهور وسائل مبتكرة مثل أنظمة الاعتماد وإصدار الشهادات (إسبانيا، استراليا، النمسا).

٤٠- ونوهت أطراف قليلة مثل هنغاريا بأن "المحفل الرئيسي للتطوير المهني في مجال تغير المناخ هو عقد المؤتمرات الوطنية والدولية وتنظيم حلقات التدريب من قبل الخبراء". وبرغم ذلك، أشارت هنغاريا إلى المساوئ المعهودة لمثل هذه المؤتمرات، وعلى وجه الخصوص "مشاركة نفس الجهات في كثير من الأحيان". أما العقبة الأخرى التي أشار إليها المزيد من الأطراف فهي القيود المالية. ولم تبين الأطراف تحديداً كلفة برامج التدريب، إلا أن كرواتيا أوضحت أن تنسيق وتنفيذ أنشطة التدريب قد يكون مكلفاً، كما أشارت إستونيا إلى أن هذه البرامج لا تقدّم للمشاركين بلا مقابل. وبرغم ذلك، أقرت أطراف قليلة وجود فرص الدعم الدولي، خصوصاً في سياق برامج الانضمام إلى شراكة الجماعة الأوروبية. وبينت فنلندا أن حكومتها، بالتعاون مع السويد، قد نظمت حلقات تدريب "لتعزيز إمكانيات كل من إستونيا، ولاتفيا، ولتوانيا في إعداد بلاغاتها الوطنية"

٤١- وعلاوة على ذلك، أشارت العديد من الأطراف إلى تنامي أهمية الأنشطة المشتركة مع المنظمات غير الحكومية وكذلك مع القطاع الخاص. وفي هذا السياق، أُشير إلى أن العديد من اتحادات القطاع الخاص قد طورت برامج تعليمية وتدريبية للموظفين والعملاء.

٤٢- كما أقرت أطراف متعددة أهمية التدريب ونطاق الفرص التي يتيحها لدعم السياسات والتدابير المتعلقة بتخفيف انبعاث غاز الدفيئة. ويجري تطوير العديد من البرامج الجديدة وفقاً لذلك، وقد حددت بعض الأطراف المجالات ذات الأولوية والأهداف الرئيسية.

دال - التوعية العامة ووصول الجمهور إلى المعلومات

٤٣- حظيت مسائل التوعية العامة ووصول الجمهور إلى المعلومات بتغطية مستفيضة من قبل الأطراف، نظراً إلى النطاق الواسع للأنشطة الممكنة. ومن السمات البارزة التي برزت في معظم البلاغات الوطنية الثالثة رسم استراتيجيات اتصالات شاملة، تحددها في العادة، حالة الوعي الراهنة ومدى فهم الجمهور للمسائل البيئية. وقد أعربت هنغاريا عن أسفها لعدم توفر الدراسات الموسعة بشأن التوعية وفهم مسائل تغير المناخ على وجه الخصوص، غير أن العديد من الأطراف بينت أنها قد باشرت مؤخراً إجراء استقصاء قومي أو أبحاث تركز على تغير المناخ أو بشكل أعم على المسائل البيئية (السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، النمسا، هنغاريا، هولندا).

٤٤- وتناولت الأطراف مستويات متباينة من التوعية. فالعديد من الأطراف (السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيوزيلندا، هولندا) وصفت هذا الوعي على أنه عالٍ وفي ازدياد، بينما بينت أطراف أخرى أنه منخفض أو منخفض لكنه في تصاعد (إستونيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، هنغاريا). ولم يتمكن سوى طرف واحد وهو فنلندا من وصف مستوى الفهم بأنه عالٍ. بينما وصفته أطراف عديدة أخرى بالمتوسط أو المنخفض (إستونيا، السويد، سويسرا، فرنسا، كندا، نيوزيلندا، هنغاريا). ويعزى مستوى الفهم المنخفض غالباً إلى تعقيد المسائل المتعلقة بتغير المناخ، كما أشارت فرنسا وهولندا.

٤٥- وأوردت النرويج أن الجمهور يلقي اللوم عموما على "الآخرين"، بينما صرحت المملكة المتحدة "بعدم وضوح العلاقة بين استخدام الطاقة في المنازل أو السيارات وتغير المناخ". ونوهت إيطاليا وسلوفاكيا بأن الجمهور لم ينظر بعد إلى آثار تغير المناخ كتهديد قومي حقيقي أو كأولوية. لذا، وجدت العديد من الأطراف صعوبة وتحدياً في المحافظة على الاهتمام بهذه المسائل وحفز الجمهور على المساهمة بشكل فردي، أو على دعم السياسات والتدابير الرامية لمواجهة المشكلة (إستونيا، بولندا، السويد، النرويج، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، هنغاريا، هولندا، اليونان). إلا أن أطرافاً قليلة نوهت باستعداد مواطنيها لاتخاذ خطوات فردية (بلغاريا، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، النمسا، نيوزيلندا).

٤٦- وفي هذا السياق أوردت بعض الأطراف أن الرسالة قد تحولت من التوعية بالمشكلات، كما كان الحال خلال حملات التوعية السابقة، إلى كسب الدعم لتنفيذ الحلول والمحافظة عليه (النمسا، هولندا). لذا، فإن الحملات

الإعلامية والمبادرات الجديدة `١` وجهتْ لاستهداف جمهور أكثر تحديداً مثل، المستهلكين بدلاً من عامة الجمهور؛ `٢` استخدمت رسالة سهلة الفهم (هولندا)؛ `٣` حاولت شرح التأثيرات الوطنية المأمولة بشأن تغير المناخ (إيطاليا)؛ و`٤` ركزت على تدابير مبسطة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان) أو ركزت على السلوكيات البديلة في الحياة اليومية (هولندا). كما تم التركيز أكثر على نهج الحافظات، بمعنى استخدام تشكيلة واسعة من الوسائل والأهداف لتحقيق الحد الأقصى من التأثير، كما يشير الإطار ٦.

الإطار ٦- الوسائل والأهداف الرئيسية التي أوردتها الأطراف

- حملات توعية وطنية موجهة لعامة الجمهور لرفع الوعي العام والفهم ومدعومة باستخدام الشعارات، والكتيبات، والملصقات، ومواقع الويب، والتوعية عبر وسائط الإعلام، وتعيين أيام وشهور للاحتفالات.
- *إعلام وخدمات المستهلكين*، التي تستهدف ترويج خيارات تراعي البيئة، وتحد من استهلاك الطاقة، ويتم دعمها بوضع العلامات على المنتجات، والمراكز الإعلامية، والنشرات، والخدمات الاستشارية، وتقديم المعلومات للمستهلكين عن طريق الهاتف أو إلكترونيا.
- *البرامج التعليمية التي تستهدف مجموعات مهنية محددة* لترويج التكنولوجيات الجديدة، وتشجيع أساليب ومبادئ التنمية المستدامة، تدعمها في ذلك حلقات التدريب والمؤتمرات، والمعارض التقنية، والإرشادات والمواد، والنشرات، والمواقع التفاعلية على الإنترنت.
- *البرامج التعليمية التي تستهدف شريحة الشباب* لحفز العمل المبكر والاهتمام، تدعمها المنافسات، والمباريات، ومواقع الإنترنت وما إلى ذلك. وأحد الأمثلة التي أوردتها العديد من الأطراف "مشروع التباري في ميدان البيئة".
- النشر المنهجي للمعلومات الموجهة إلى عامة الجمهور وإلى مجموعات مستهدفة لتعزيز معرفة وفهم مسائل تغير المناخ، ودعمه بإنشاء مواقع إنترنت مخصصة، وبترجمة وتكييف التقارير العلمية، وخصوصاً النتائج التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ومن خلال الزيارات والإحاطة الإعلامية.

٤٧- وسلطت كل الأطراف الضوء على دور وسائط الإعلام خصوصا الصحافة. واعترفت أطراف قليلة، مثل فرنسا، بصعوبة قياس التأثير الذي تحدثه. وأوردت الأطراف أن مسائل تغير المناخ تم التعامل معها في وسائط الإعلام منذ مطلع التسعينات (فرنسا، فنلندا)، مع تصاعد الاهتمام في السنوات القليلة الماضية من خلال تغطية مؤتمر الأطراف، أو بفعل تأثر بعض البلدان بأحوال جوية قاسية (سلوفاكيا، سلوفينيا، فرنسا، كرواتيا، هنغاريا). وقد توسعت بعض الأطراف في هذه المسألة فأشارت (فرنسا) إلى أن نوعية المعلومات التي أوردتها وسائط الإعلام

حـــول تغـــير المناخ "متواضعة"، بينما رأت (السويد) "أن وسائط الإعلام لم تبين الصلة بين المفاوضات الدولية والالـــتزامات المحلـــية، أو أن وسائط الإعلام كانت "عاجزة عن القيام بدورها في نشر الأفكار" (إيطاليا). لذا، شـــددت أطراف عديدة على أهمية إعلام وإعداد الصحفيين بطريقة أفضل، مثلاً من خلال الإحاطات الإعلامية، والنشرات الصحفية، والتدريب، وتطوير الأدوات والإرشادات الملائمة، وترجمة التقارير العلمية، وتقديم العروض بشـــكل ميســـر، واستخدام الوسائل السمعية والبصرية الحديثة (إستونيا، إيطاليا، الجماعة الأوروبية، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سويسرا، فرنسا، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية). وعرضت الولايات المتحدة، على وجـــه الخصوص، مبادرتين تهدفان إلى تعزيز معرفة الصحفيين بمسائل تغير المناخ: `١` مشاركة الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في رعاية حلقات تدريب بشأن تغير المناخ العالمي، وتزويد المراسلين العلميين بالإرشادات الأساســـية والمعلومات الخاصة بالتطورات العلمية وما إلى ذلك؛ و`٢` إعداد سلسلة من الإرشادات للمراسلين تركز على مسائل تغير المناخ.

٤٨- وإضـــافة إلى ذلـــك، أشارت كل الأطراف تقريباً إلى أهمية تيسير الوصول إلى المعلومات، نظراً إلى أن مشاركة الجمهور بفعالية في صنع القرار تعتمد على تمليكه المعلومات المواكبة بشكل كامل ودقيق. ووفقاً للإطار القـــانوني الوطني، يتعلق الأمر بـ `١` حق الجمهور في السعي إلى الحصول على المعلومات من السلطات العامة، وواجب هذه السلطات في الاستجابة لطلب توفير المعلومات (الوصول إلى المعلومات عند طلبها)، و`٢` واجب السلطات جمع ونشر المعلومات ذات الفائدة العامة وحق الجمهور في تلقيها دون الحاجة لطلبها تحديداً (الوصول إلى المعلومـــات دون الحاجة لطلبها) (إيطاليا، الجمهورية التشيكية، السويد، لاتفيا). وقد أوردت أطراف عديدة الشروع في استخدام أدوات إلكترونية لتيسير هذه العملية، كما اعتبرت فرصة كبيرة لبناء موارد المعلومات وتعزيز الشراكات وإنشاء الشبكات في هذا المجال (سلوفاكيا، لاتفيا، النرويج، هنغاريا). وأشارت كل الأطراف تقريباً إلى أنها قد طورت مواقع على شبكة الإنترنت وأوردت عناوينها على شبكة الويب. وتتضمن الوثيقة الإلكترونية المرافقة قائمة بتلك العناوين (انظر الفقرة ٦).

٤٩- إن نطـــاق وتنوع المبادرات التي أوردت يؤكد الدور الرئيسي الذي تلعبه التوعية العامة والفهم في دعم السياسات والتدابير الوطنية استجابة لمشاكل تغير المناخ. بالرغم من ذلك، وكما أشارت السويد، "فإن المعلومات تســـاعد على ثبات التوجهات والتأثير عليها إلى حد ما، لكن هنالك حاجة إلى وسائل وقرارات سياسية أقوى لتغـــيير الســـلوك". وعلاوة على ذلك، رأت أطراف عديدة ضرورة تعزيز التوعية والشراكات مع كل أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين المحلي والإقليمي. وتبرز البلاغات الوطنية الثالثة الأمثلة على الشراكات التي تحظى بالرعاية خصوصا مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

هاء – مشاركة الجمهور في معالجة تغير المناخ وآثارها

٥٠- خصصت أطراف قليلة أقسام مستقلة تتناول موضوع مشاركة الجمهور (أستراليا، الجمهورية التشيكية، السويد، نيوزيلندا)، بينما أشارت إليها أطراف عديدة بطريقة مختلفة نوعاً ما، مثل إشراك المنظمات غير الحكومية وصانعي القرار (بلغاريا، سويسرا، فرنسا، فنلندا، لاتفيا)، أو كمبدأ عام (إيطاليا). وأشارت بعض الأطراف إلى أن مبدأ مشاركة الجمهور يخص مشاركة الجمهور الذي قد يتأثر أو يهتم بعملية صنع القرار بشأن نشاط معين (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية). بينما رأى البعض الآخر أنها تعني مشاركة الجمهور في تطوير الخطط والبرامج والسياسات المتعلقة بمسائل تغير المناخ (أستراليا، نيوزيلندا). ولربما يعزى هذا التباين إلى حقيقة أن "الجمهور" أو "الجمهور المعني" يمكن تعريفه بطرق مختلفة. وتحدد اتفاقية "آروس" حقوق "الجمهور" (الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، والتنظيمات) و"الجمهور المعني" (الذين تأثروا أو قد يتأثروا بعملية صنع القرار المتعلقة بالبيئة أو لديهم مصلحة فيها). ولكي تصبح المنظمات غير الحكومية جزءاً من "الجمهور المعني" فإنها بحاجة إلى تعزيز حماية البيئة والإيفاء بالمتطلبات بموجب القانون الوطني.

٥١ وقد أوردت الأطراف أو أوصت بالعديد من المبادرات والآليات المبتكرة التي تمكن الجمهور من التعليق على تطورات السياسات والإدلاء بدلوه فيها. ويعطي الإطار ٧ أدناه عرضاً عاماً للمبادرات الرئيسية التي أوردت.

٥٢- وقد ورد أن فعالية مبدأ مشاركة الجمهور في معالجة تغير المناخ وآثارها، تعتمد على العناصر الأخرى من المادة ٦ لضمان قدرة الجمهور على المشاركة عن علم ودراية. مثلاً، أشارت الولايات المتحدة إلى التزامها بتمكين مواطنيها من الوصول إلى المعلومات الضرورية لتقييم ما يترتب على الخيارات السياسية. وشددت السويد على ضرورة أن يكون الجمهور مدركاً للمسائل ومستوعباً لها، كما يجب أن يكون على علم بما هو مطلوب لتقديم الحلول والدور الذي قد يلعبه في هذه العملية. وسيمثل التثقيف البيئي والتدريب والإعلام ومبادرات تنمية الوعي العناصر الرئيسية لهذه العملية.

الإطار ٧- مشاركة الجمهور ــ الآليات والمبادرات

- التمكين من الحصول على الأوراق المقدمة للمناقشة ووثائق مشروع السياسات من خلال استحداث مواقع الويب والمحافظة عليها
- مباشرة التحريات واسعة النطاق، وجلسات الاستماع العامة والمشاورات على المستوى الوطني
- إشراك المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين في إعداد واستعراض البلاغات الوطنية
- إنشاء مراكز لإسداء النصح والمشورة
- إنشاء المحافل وتشكيل أفرقة العمل
- تنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات
- السعي لاعتماد المشاركة في عملية المفاوضات الدولية
- تعزيز الإطار القانوني لمشاركة الجمهور

واو – التعاون الدولي

٥٣- عموماً، لم توثق الأطراف ما بذلته من مجهودات للتعاون على المستوى الدولي في مجال تطوير وتبادل المواد، أو تنفيذ البرامج المتصلة بالمادة ٦ في البلدان النامية. حيث أورد طرفان فقط أنشطتهما المتصلة بهذا المجال: فقد تطرقت أستراليا لمساهمتها في الساحة الدولية من خلال تمويل الأنشطة الثنائية والإقليمية التي تعزز بناء القدرات المتعلقة بتغير المناخ، وشبكات المعلومات، والتدريب والبحث في البلدان النامية، وبصورة أساسية في إقليم آسيا – المحيط الهادي؛ كما أوردت فنلندا بعض المشروعات في البلدان النامية (مثلاً، مشروع حماية البيئة "PANIF" في نيكاراغوا) الذي استهدف أيضا زيادة توعية الجمهور بتغير المناخ.

٥٤- ومن ناحية أخرى، تناول ثلثا الأطراف أنشطة إقامة الشبكات الدولية التي برزت كأداة رئيسية للتعاون في مجالات التعليم والتدريب ونشر المعلومات، وقد يسرها تزايد الوصول إلى الأدوات الإلكترونية واستخدامها من قبل كل البلدان الأطراف المدرجة في المرفق الأول. فمثلاً، في مجال التعليم، شغلت المشاركة في برنامج (غلوب)، الذي يقوم الطلاب بموجبه بقياس ورصد نوعية البيئة تحت إشراف أساتذة مختصين، حيزاً كبيراً من البلاغات الوطنية الثالثة (إسبانيا، إستونيا، الجمهورية التشيكية، سويسرا، فنلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان). وقد أعربت المفوضية الأوروبية عن عزمها تقديم الدعم على شكل شبكات ونشر الممارسات الجيدة. كما أوصت كرواتيا بتأسيس شبكة معلومات دولية تدعم إعداد وتنفيذ البرامج المرتبطة بالمادة ٦.

٥٥- وتناولت بعض الأطراف الأوروبية أيضا برامج التعاون الإقليمي، مثل برنامج "دعم التنظيم المشترك لترشيد استهلاك الطاقة – SCORE" بين هولندا – أوروبا الوسطى، الذي يساند تشجيع استخدام الطاقة بكفاءة (بولندا، لاتفيا)، أو البرنامج الهولندي – التشيكي "الزنبق – Tulip" المعني بتنفيذ التعليم البيئي في المدارس الابتدائية (الجمهورية التشيكية)، أو برنامج الجماعة الأوروبية من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا "PHARE" الذي يدعم تنظيم العديد من الدورات التدريبية (بلغاريا، لاتفيا). كما أوردت المفوضية الأوروبية توصية لوضع برنامج خاص في مجال التثقيف البيئي والتدريب لمساعدة البلدان المنضمة. وتمخضت هذه التوصية عن مؤتمر عقدته المفوضية الأوروبية في أيار/مايو ١٩٩٩.

رابعاً – استنتاجات

٥٦- ثمة شواهد على أن الأنشطة التي تتم بموجب المادة ٦ من الاتفاقية تبرز كأداة سياسية هامة، وأن العديد من الأطراف قد برهنت على سجل إنجازاتها في ميدان التعليم والتدريب والتوعية الجماهيرية ووصول الجمهور إلى المعلومات ومشاركته. وكما أشارت كندا، "فقد تم تجريب النهج، واستُخلصت الدروس، وطُوّرت الشراكات والروابط". وأقرت أطراف عديدة، خصوصا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الحاجة إلى المزيد من العمل في هذه

المجالات، كما اتفقت كل الأطراف على ضرورة بذل مجهودات مستدامة على المدى الطويل لزيادة وعي الجمهور وفهمه لتغير المناخ والآثار المترتبة عليه، وما يمكن فعله لتخفيف انبعاث غاز الدفيئة والتأقلم مع التغيرات التي تحدث.

٥٧- وتتمشى المبادئ التوجيهية التي أشارت إليها الأطراف عموماً لتطوير وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦، مع تلك المحركة لبرنامج عمل نيودلهي كما وضعته الأطراف بالتفصيل خلال الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف، مثلاً `١` النهج الموجه قطرياً؛ `٢` الفعالية من حيث التكاليف؛ `٣` نهج مرحلي بدمج الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ في برامج واستراتيجيات تغير المناخ القائمة؛ `٤` تعزيز الشراكات وإقامة الشبكات والتآزر؛ و`٥` مبادئ التنمية المستدامة.

٥٨- وبالرغم من أن التقارير الواردة في البلاغات الوطنية الثالثة كانت عموماً أكثر اكتمالاً منها في البلاغات الوطنية السابقة، فقد تباين مستوى التقارير من طرف لآخر، وتوجد حتى الآن بعض الثغرات. ومن أجل ضمان قدر أكبر من الاتساق وتفادي الثغرات في البلاغات مستقبلاً، يمكن إعداد إرشادات أكثر تحديداً ونموذج يستخدم لإعطاء المعلومات حول البرامج والمبادرات. كما يمكن الاستفادة من مجموعة المعايير التي تستخدم لإعداد هذه الوثيقة كأساس للإرشادات المستقبلية (انظر القسم الأول - باء بشأن النهج).

٥٩- كما أن الإرشادات الأكثر تفصيلاً سوف تيسر استعراض تقدم تنفيذ برنامج عمل نيودلهي المتعلق بالمادة ٦، الذي يحتم على الأطراف إعداد تقارير (ضمن بلاغاتها الوطنية، حيث يكون ذلك ممكناً) بشأن مجهوداتها ذات الصلة بغية دراستها من قبل الهيئة الفرعية للتنفيذ في ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ (المقرر ١١/م أ-٨، الفصل ٣)

٦٠- ومواصلة لعملها للوفاء بالمتطلبات بموجب المادة ٦ من الاتفاقية، قد ترغب الأطراف في دراسة النقاط التالية:

(أ) تحديد عن مبادرات الدعم التقني والمالي التي تستهدف تعزيز قدرات البلدان النامية على تطوير وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ والإبلاغ عنها؛

(ب) إنشاء أو تعزيز آليات لرصد آثار الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ وتقييم تكلفتها، وتقاسم الخبرات والدروس المستفادة في هذا المجال؛

(ج) ووفقاً للمقرر ١١/م أ-٨، دعوة المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى مواصلة أنشطتها ذات الصلة وتزويد الأمانة بالمعلومات المتعلقة بذلك، حسب الظروف الوطنية.

الحواشي

(١) المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، الجزء الثاني: المبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ حول إعداد تقارير البلاغات الوطنية. الوثيقة FCCC/CP/1999/7.

(٢) أوردت كل الأطراف المدرجة في المرفق الأول ما عدا ألمانيا وموناكو معلومات بشأن الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ في فصل مستقل. وقد أوردت ألمانيا وموناكو هذه المعلومات في الفصول المتعلقة بالسياسات والتدابير.

(٣) الاتفاقات المتعلقة بوصول الجمهور إلى المعلومات، والمشاركة العامة في صنع القرار، والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة. وقد أصبحت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سارية المفعول في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بعد أن وقعها ٤٥ بلداً أوروبياً وصادق عليها ٢٣ بلداً كلها أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وحتى الآن، فإن ثمانية من الأطراف التي قدمت بلاغاتها الوطنية الثالثة هي بالفعل أطراف في اتفاقية "آروس" (إستونيا، إيطاليا، بلجيكا، بولندا، فرنسا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا)

(٤) FCCC/CP/2002/7/Add.1 المقرر ١١/م أ-٨، المرفق، الفقرة ٦.